



معالمة إحصائية

نشرة شهرية

تطور الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك حسب المدن

المدينة	الرقم الإستهلاكي الشهري		الرقم الإستهلاكي للشهرين الأولين		التغير %
	يناير 2015	فبراير 2015	يناير 2014	فبراير 2014	
أكادير	112,9	112,4	111,9	112,7	0,7
الدار البيضاء	117,8	117,1	115,1	117,5	2,1
فاس	115,3	114,6	114,2	115,0	0,7
القنيطرة	114,6	114,1	112,5	114,4	1,7
مراكش	114,5	114,2	113,5	114,4	0,8
وجدة	114,3	114,2	113,3	114,3	0,9
الرباط	113,0	112,2	111,0	112,6	1,4
تطوان	113,8	113,6	111,9	113,7	1,6
مكناس	117,0	117,1	114,7	117,1	2,1
طنجة	116,3	115,9	114,4	116,1	1,5
العيون	114,7	114,2	112,6	114,5	1,7
الداخلة	114,3	114,4	111,8	114,4	2,3
كلميم	114,0	113,6	112,4	113,8	1,2
سطات	114,5	113,3	113,3	113,9	0,5
أسفي	111,0	110,4	108,2	110,7	2,3
بني ملال	113,5	113,0	111,8	113,3	1,3
الحسيمة	114,9	114,3	113,3	114,6	1,1
المجموع	115,0	114,5	113,1	114,8	1,5

المصدر: المنندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

على مستوى المدن، سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهرين الأولين من سنة 2015 مقارنة مع نفس الفترة من سنة 2014، أهم الارتفاعات في الداخلة وأسفي بـ 2,3% وفي الدار البيضاء ومكناس بـ 2,1% وفي أسفي والحسيمة بـ 0,5% وعلى العكس من ذلك، سجل هذا الرقم ارتفاعا في كل من مكناس والداخلة بـ 0,1% وبالنسبة للتطور السنوي، فقد سجل بـ 0,7%.

تطور التغيرات السنوية 2013-2015

السنة	فبراير/يناير ⁽¹⁾	الشهرين الأولين ⁽²⁾
2013	2,2	2,4
2014	0,4	0,4
2015	1,3	1,5

المصدر: المنندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

(1) تغير الرقم الإستهلاكي للشهر الحالي مقارنة مع نفس الشهر من السنة الماضية.

(2) تغير متوسط الرقم الإستهلاكي للشهرين الأولين مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.

محتوى

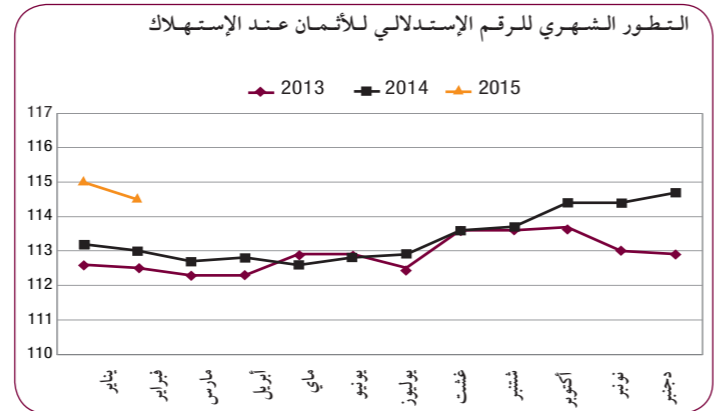
1. الأثمان
2. المؤشرات الإقتصادية والمالية
3. نتائج بحث الظرفية لدى الأسر
4. نتائج بحوث الظرفية إنجازات الفصل الرابع سنة 2014 وتوقعات الفصل الأول سنة 2015

الأثمان

الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك (أساس 100 : 2006)

التطور حسب أقسام المواد

سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك، خلال شهر فبراير 2015، انخفاضا بـ 0,4% بالمقارنة مع الشهر السابق. وقد نتج هذا الانخفاض عن تراجع الرقم الإستهلاكي للمواد الغذائية بـ 1,0% وتزايد الرقم الإستهلاكي للمواد غير الغذائية بـ 0,1% بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، سجل الرقم الإستهلاكي للأثمان عند الإستهلاك ارتفاعا بـ 1,3% خلال شهر فبراير 2015. وفيما يخص التغير السنوي، فقد سجل متوسط الرقم الإستهلاكي للشهرين الأولين من سنة 2015 ارتفاعا قدره 1,5% بالمقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية.



أقسام المواد	الرقم الإستهلاكي الشهري		الرقم الإستهلاكي للشهرين الأولين		التغير %
	يناير 2015	فبراير 2015	يناير 2014	فبراير 2014	
المواد الغذائية	123,5	122,3	120,6	122,9	-1,0
المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية	123,8	122,5	120,9	123,2	-1,1
المشروبات الكحولية والتبغ	118,1	118,3	116,3	118,2	0,2
المواد غير الغذائية	108,9	109,0	107,9	109,0	0,1
الملابس والأحذية	112,8	112,7	111,9	112,8	-0,1
السكن والماء والكهرباء والغاز ومجروقات أخرى	112,5	112,6	107,2	112,6	0,1
الأثاث والأدوات المنزلية والصيانة العادية للمنزل	108,5	108,5	107,8	108,5	0,0
الصحة	104,0	104,1	105,4	104,1	-1,2
النقل	107,4	107,6	111,2	107,5	-3,3
المواصلات	59,5	59,5	59,5	59,5	0,0
الترفيه والثقافة	96,4	96,4	96,6	96,4	-0,2
التعليم	138,5	138,5	134,2	138,5	0,0
مطاعم وفنادق	121,2	121,3	118,9	121,3	0,1
مواد وخدمات أخرى	113,7	113,9	113,2	113,8	0,2
الرقم الإستهلاكي العام	115,0	114,5	113,1	114,8	-0,4

المصدر: المنندوبية السامية للتخطيط (مديرية الإحصاء).

نتائج بحوث الظرفية المتعلقة بإنجازات الفصل الرابع لسنة 2014 وتوقعات الفصل الأول لسنة 2015

وقد اعتُبر مستوى دفا تر الطلب في قطاعي الطاقة والمعادن عاديًا خلال الفصل الرابع لسنة 2014. من جهة أخرى، يكون عدد المشتغلين قد عرف ارتفاعًا في قطاع الطاقة وانخفاضًا في قطاع المعادن. وبالنسبة لقدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات، تكون قد سجلت نسبة 100% خلال الفصل الرابع لسنة 2014 في قطاع الطاقة (مقابل 77% خلال الفصل السابق) واستقرارًا في قطاع المعادن بـ 86% بين الفصلين الأخيرين. وتجدر الإشارة أن أغلبية مقاولات قطاعي المعادن والطاقة تكون قد خصصت ميزانية للاستثمار خلال سنة 2014، عبثت أساسًا لتجديد جزء من المعدات ولتوسيع حجم النشاط الاقتصادي.

1.2. التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2015

ويتنظر أن يعرف قطاع المعادن، حسب جل أرباب المقاولات، تحسنًا في الإنتاج نتيجة الارتفاع المزودج المتوقع في إنتاج «المعادن الحديدية» و«المعادن غير الحديدية». وعلى العكس، يتوقع ثلثا مسؤولي مقاولات قطاع الطاقة انخفاضًا في الإنتاج بسبب الانخفاض المرتقب في إنتاج «تكرير البترول». من جهة أخرى يتوقع أرباب مقاولات المعادن ارتفاع عدد المشتغلين بينما يتوقع أرباب مقاولات قطاع الطاقة استقراره.

3. قطاع البناء والأشغال العمومية

1. المنجزات خلال الفصل الرابع من سنة 2014

تبين نتائج هذه البحوث أن الإنتاج خلال الفصل الرابع لسنة 2014 يكون قد عرف استقرارًا حسب 31% من مسؤولي المقاولات وارتفاعًا حسب 37% وانخفاضًا حسب 32% منهم. ويعزى هذا الشبه استقرار، إلى التحسن الملحوظ الذي يكون قد سجل في أنشطة الأشغال العمومية وإلى الاستقرار الملحوظ في أنشطة البناء. وخلال الفصل الرابع لسنة 2014، يكون مستوى وضعية دفا تر الطلب عاديًا وذلك حسب 37% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية، وضعيفًا حسب 51% منهم.

أما عدد المشتغلين، يكون قد عرف استقرارًا حسب ثلثي أرباب المقاولات. وفي هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات قد سجلت نسبة 59% خلال الفصل الرابع لسنة 2014 في القطاع (مقابل 63% خلال الفصل السابق). وقد بينت نتائج البحث أن 56% من مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية تكون قد رصدت ميزانية للاستثمار خلال سنة 2014، استعملت أساسًا لتجديد جزء من المعدات.

1. التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2015

تُفيد التوقعات المتعلقة بالفصل الأول لسنة 2015 بتطور نشاط قطاع البناء والأشغال العمومية خصوصًا في منحي الارتفاع حسب 52% من رؤساء المقاولات، والإنخفاض حسب 13% منهم. ويعزى هذا التحسن المرتقب إلى التأثير المزودج للتحسن المنتظر في أنشطة الأشغال العمومية وأنشطة البناء. وفيما يخص عدد المشتغلين خلال الفصل الأول لسنة 2015، فإن 63% من مسؤولي مقاولات قطاع البناء والأشغال العمومية يتوقعون استقراره.

إن بحوث الظرفية الاقتصادية المنتجة دوريا من طرف المنندوبية السامية للتخطيط، والتي تستقي نتائجها من تصريحات مسؤولي المقاولات، قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والأشغال العمومية والمعادن والطاقة والتي أُنجزت خلال الفصل الأول لسنة 2015 قصد رصد التطور الحاصل في إنتاج هذه القطاعات خلال الفصل الرابع لسنة 2014 مقارنة مع الفصل السابق، وكذا التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2015. ويستخلص من هذه البحوث النتائج التالية:

1. قطاع الصناعة التحويلية

1. المنجزات خلال الفصل الرابع من سنة 2014

يتبين خلال الفصل الرابع لسنة 2014 مقارنة مع الفصل السابق، أن الإنتاج يكون قد عرف، حسب 35% من مسؤولي المقاولات، ارتفاعًا وحسب 34% منهم انخفاضًا بينما وبالنسبة لـ 31% منهم يكون الإنتاج قد استقر في مستوى مماثل للفصل السابق. ويعزى هذا الاستقرار إجمالًا إلى ارتفاع الإنتاج على صعيد أنشطة «منتجات النسيج وصناعة الملابس المنسوجة» و«المنتجات الكيماوية والشبه كيماوية» و«منتجات من المطاط أو البلاستيك»، وانخفاضه على صعيد أنشطة «محصولات تحويل معادن المحاجر» و«صناعة الملابس باستثناء الأحذية» و«منتجات الصناعات الغذائية».

واعتُبر مستوى دفا تر الطلب عاديًا من طرف 57% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية وضعيفًا من طرف 37% منهم. وحسب ثلثي أرباب المقاولات فإن عدد المشتغلين لم يعرف تغييرًا ملحوظًا. وفي هذا السياق، تكون قدرة الإنتاج المستعملة للمقاولات قد سجلت نسبة 75% خلال الفصل الرابع لسنة 2014 في قطاع الصناعة التحويلية (مقابل 74% خلال الفصل السابق). من جهة أخرى، بينت نتائج البحث أن 77% من المقاولات في قطاع الصناعة التحويلية تكون قد رصدت ميزانية للاستثمار خلال سنة 2014، عبثت أساسًا لتجديد جزء من المعدات.

2. التوقعات الخاصة بالفصل الأول لسنة 2015

تشير توقعات رؤساء مقاولات قطاع الصناعة التحويلية إلى أن الإنتاج سيعرف، حسب 30% منهم، ارتفاعًا خلال الفصل الأول لسنة 2015. واستقرارًا حسب 46% وانخفاضًا حسب 24% منهم. ويعزى هذا الارتفاع الطفيف بالأساس إلى النمو المرتقب في أنشطة «منتجات الصناعات الغذائية» و«محصولات تحويل معادن المحاجر» و«منتجات معدنية (دون آلات ومعدات النقل)». ومن جهة أخرى، 82% من مسؤولي مقاولات قطاع الصناعة التحويلية يتوقعون استقرار عدد المشتغلين خلال الفصل الأول لسنة 2015.

2. قطاع الطاقة والمعادن

2. المنجزات خلال الفصل الرابع من سنة 2014

يكون الإنتاج في قطاع المعادن قد عرف انخفاضًا وذلك نتيجة التراجع في إنتاج «المعادن غير الحديدية». فيما يخص قطاع الطاقة، فإن ثلثي مسؤولي المقاولات صرحوا بارتفاع الإنتاج نتيجة التحسن في إنتاج «تكرير البترول».

الإيداع القانوني: 2003/0016

مديرية الإحصاء



زنقة محمد بالحسن الوزاني - أكدال العالي - الرباط

الهاتف: 05 37 27 29 00 - الفاكس: 05 37 77 32 17 - E-mail: statguichet@statistic.gov.ma

www.hcp.ma

أنجزت هذه النشرة بتعاون مع البنك المغربي للتجارة الخارجية

BMCE BANK
ماتناشروننا الأولى

